اختلافُ القراءاتِ القرآنية المتواترة في إبدال حرفٍ بحرف وأثره في التفسير

د. محمّد رضا حَسَن الحوري (*)

(*) أستاذ مساعد بقسم أصول الدين – كلية الشريعة – جامعة اليرموك – المملكة الأردنية الهاشمية.

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسةُ مسألةَ اختلاف القراءاتِ القرآنيةِ المتواترة في وضع حرفِ معنى موضع حرف معنى آخر، في محاولة للكشف عن أثر هذا الاختلاف في تنوع المعانى التفسيرية وثرائها من جهة، والكشف عن إسهام حروف المعانى في تعدّد الدّلالات في الآيات القرآنية من جهة أخرى.وتحقيقًا لهذه الغاية قامت الدراسة بتتبع هذا النوع من الاختلاف في حروف المعانى في كتب القراءات المعتمدة، فأحصت ستة عشر مثالاً، وقامت بدراستها دراسة تحّقق الغاية المنشودة منها.وتوصّلت الدراسة إلى نتائج، منها: أنّ حقيقة الاختلاف بين القراءات القرآنية إنّما هو اختلاف تنوّع ، لا اختلاف تضاد. كما كشفت عن عمق الصلة بين القراءات القرآنية وعلم التفسير. إلى غير ذلك من نتائج.

المقدمة :

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، حمْدًا يليق بجماله وكماله، والصّلاة والسلام على سيدنا محمّدٍ وآله، وعلى أصحابه وأحبابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أمّا بعد:

فإنّ القرآنَ الكريم هو كتابُ الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، ولا يَخْلَق على كثرة الردّ، ولا تنقضي عجائبُه، ولا يشبعُ منه العلماء؛ ومن هنا كانت علومُه أفضلَ العلوم قاطبة، وكان الاشتغالُ بها هو أفضلَ نعمةٍ، وأربحَ تجارة؛ وفي تحصيلها تُصْرَفُ الهممُ العوالي، وتُبْذَلُ المُهَجُ الغوالي؛ لذا عكف العلماءُ على هذا القرآن منذ نزوله، تلاوةً، وتدبّرًا، وتفسيرًا؛ بحثًا عن أحكامه وحِكَمِه، وكشفًا عن معانيه وأسراره.

وكان من بين العلوم التي حظيت بحظٍّ وافر من جهود العلماء علمُ التفسير؛ وما ذاك إلا لأنّ غايةَ علم التفسير ومقصدَه محاولةُ الوقوفِ على مراد الله من كلامه رَوْمًا للعمل به، وتطبيقِ أحكامه، وجعلِه دستورًا يقود الأمّة إلى سبيل النّجاة في الدنيا والآخرة.

وتحقيقا لهذا الغرض أخذ المفسّرون بكلّ ما من شأنه أن يجلّيَ دلالاتِ النص، ويكشفَ عن أسراره، ويوضّحَ مقاصده من علوم النقل، والعقل. وكان من أهمّ العلوم التي عُني بها علماء التفسير علمُ القراءات؛ لما لهذا العلم من أثر بالغ في التفسير بيانًا، وترجيحًا؛ إذ أدرك علماء التفسير أن لاختلاف القراءات أثرًا في تعدد معاني الآيات القرآنية من جهة، وأثرًا في الترجيح بين الأقوال المستنبطة من الآيات من جهة أخرى.

لذا لا نكاد نجد كتابا من كتب التفسير يخلو من توظيفٍ للقراءات القرآنية في الكشف عن معاني الآيات القرآنية، وهم في ذلك بين مكثرٍ ومقلٍّ، حتى عُدَّ اختلافُ القراءات القرآنية من أبرز أسباب الاختلاف بين المفسّرين.

وتجليةً للصلة بين علم التفسير وعلم القراءات جاءت هذه الدراسة الموسومة

بـ**(اختلاف القراءات القرآنية المتواترة في إبدال حرف بحرف وأثره في التفسير)** لتدرس صورة من صور اختلاف القراءات في جزئية بعينها وهي: **(اختلاف القراءات في حروف المعانى)** بل في جزئية منها أيضاً وهي **(إبدال حرف بحرف)** مع بيان أثر هذا الاختلاف في المعنى التفسيري تنوعاً وثراءً.

ومن أجل ذلك قامت منهجية الدراسة على الاستقراء، حيث تتبعت أمثلة هذه الصّورة في كتب القراءات التي تُعنى بالرواية، ولاشكّ أنّ من أبرزها كتابَ (النشر في القراءات العشر) للإمام ابن الجزري –رحمه الله– فوقفت على ستة عشر مثالًا، ثم وظّفت الدراسة منهجَ التحليل والاستنباط في تحرير الأقوال واستشفاف المعانى التي تنشأُ من اختلاف القراءات في هذه الحروف.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالقراءات القرآنية، وبيان أنواع، وفوائد اختلافها، وصلتها بعلم التفسير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالقراءات القرآنية، لغة، واصطلاحا.

أولاً: تعريف القراءات لغةً.

ثانيا: تعريف القراءات اصطلاحًا.

المطلب الثاني: بيانُ أنواعِ الاختلافِ بين القراءات القرآنية، وفَوائِدِه.

أولا: أنواعِ الاختلافِ بين القراءات القرآنية.

ثانياً: فوائد الاختلاف بين القراءات القرآنية.

المطلب الثالث: صلة علم القراءات بعلم التفسير.

المبحث الثاني: الأمثلة التطبيقية على اختلاف القراءات في إبدال حرف بحرف، وأثر ذلك على التفسير.

الخاتمة: وفيها عرض لأهمّ النتائج.

المبحث الأول

التعريف بالقراءات القرآنية، وبيان أنواع، وفوائد اختلافها، وصلتها بعلم التفسير

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

التعريف بالقراءات القرآنية

أولاً: تعريف القراءات لغةً:

القراءات جمع قراءة، والقراءة في اللغة، مشتقة من الفعل (قرأ)، وأصل هذه المادّة يَدُلُّ عَلَى جُمَعٍ وَاجْتِمَاعٍ[1]. و قَرَأَ قُرْآنا جَمَعَهُ وضَمَّهُ. ومنه سُمِّي القرآن؛لأنه يجمع السور ويضمُّها[2].

ثانيا: تعريف القراءات اصطلاحاً:

ذكر العلماء لمصطلح (القراءات) تعريفاتٍ متعدِّدةً، وسأقتصر على تعريف ابن الجزري–رحمه الله–لكونه أشهرَ هذه التعريفات وأكثرَها ضبطاً، وما ذاك إلا روْمًا للاختصار[3].

قال ابن الجزري: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة»[4].

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٥، ص٧٨، (قري).

(٢) ينظر: معجم مختار الصحاح، أبي بكر الرازي، ص٥٦٠، (قرأ).

(٣) ومن أراد الاطلاع على أقوال العلماء في تعريف القراءات اصطلاحا، فعليه مراجعة كتاب: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد عمر بازمول، ج١، ص١٠٨، ١٠٩.

(٤) منجد المقرئين، ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص٣.

المطلب الثاني

بيانُ أنواعِ الاختلافِ بين القراءات القرآنية، وفَوائِدِه

أولا: أنواعِ الاختلافِ بين القراءات القرآنية.

درس علماءُ القراءات اختلاف القرّاء في حروفهم؛ فوجدوه اختلاف تنوّع وتغاير، لا اختلاف تضادّ وتناقض، فإنّ هذا الأخير في كلام الله محال[1]. وقد أوضح الإمام ابن الجزري طبيعة الاختلاف بين القراءات القرآنية فقال: «وَقَدْ تَدَبَّرْنَا اخْتِلَافَ الْقِرَاءَاتِ كُلِّهَا فَوَجَدْنَاهَا لَا تَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

(أَحَدُهَا) اخْتِلَافُ اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(الثَّاني): اخْتِلَافُهُمَا جَمِيعًا مَعَ جَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ.

(الثَّالِثُ): اخْتِلَافُهُمَا جَمِيعًا مَعَ امْتِنَاعِ جَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَتَّفِقَانِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّضَادَّ»[2].

وقد مثّل ابن الجزري للحال الأوّل بالاختلاف في(الصّراط، والسراط) ونحوه، ومثّل للحال الثاني: بنحو (مالك، وملك)، ومثّل للحال الثالث: بنحو: (وإنْ كان مكرُهم لَتَزُولُ)، (وإنْ كان مكرُهم لِتَزولَ) [3].

وما ذكره ابن الجزري – رحمه الله – من وجوه الاختلاف بين القراءات يتصل بمجموعها، وسأذكر – هنا – وجوه الاختلاف بين القراءات المتواترة فيما يتصل بحروف المعانى فحسب، مؤكدًا أنّ هذا الاختلاف متفرع من الأحوال التي ذكرها ابن الجزري لا يخرج عنها، وإنما هو من باب تخصيص الحديث عن شيءٍ بما يتناسب والمقام؛ لذا يمكن القول: جاء اختلاف القراءات القرآنية المتواترة في حروف المعانى على

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج ١، ص٤٥. والإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة، أحمد محمد الخرّاط، ص٩.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص٤٥-٤٦.

(٣) للمزيد من الأمثلة ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص٤٥-٤٦.

أربعة أنواع[1]:

الأوّل: الحذف والإثبات، وذلك بأن يثبت الحرف في قراءة، ويحذفه في أخرى. نحو (سارعوا، وسارعوا).

الثاني: الإبدال، بأن يبدل حرف بآخر، وهو موضوع هذا البحث.

الثالث: الاختلاف في الحركات نحو: كسر همز إنّ، وفتحها.

الرابع: التخفيف والتثقيل، نحو تشديد النون وتخفيفها في (ولكنّ).

ثانياً: فوائد الاختلاف بين القراءات القرآنية.

ذكر العلماء لاختلاف القراءات، وتعددها فوائد كثيرة، أذكر بعضاً منها فيما يأتي[2]:

١ – التهوين والتخفيف والتيسير على الأمّة، شرفاً لها، ورحمةً بها، وإظهاراً لفضلها، وإجابةً لقصد نبيّها–صلى الله عليه وسلم.

٢ – إظهار نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كلُّ قراءة بمنزلة آية، وتنوعُ اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كلّ لفظ آية على حدتها كان في ذلك تطويلٌ.

٣ – بيان أنّ القرآن الكريم لا يتطرق إليه ريب، ولا شبهة؛ إذ مع كثرة اختلاف القراءات، وتنوعها لا تجد في القرآن تناقضًا، ولا تضادًّا، بل كلّه يصدّق بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض، وفي ذلك آية صدق على نبوة محمد–صلى الله عليه وسلم.

---

(١) أفدت أنواع الاختلاف هذه من بحث بعنوان: اختلاف القراءات بين الحذف والإثبات في ستة من حروف المعانى، للجيلي علي أحمد بلال، وهو بحث منشورفي مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد (٧٣) سنة٢٣، ٢٠٠٨م، ص ٨٢–٨٣ .

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ج ١، ص٤٧–٤٨ . ومن أراد الاطلاع على فوائد أخرى، فليراجع: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد عمر بازمول، ج١، ص١٨٠ وما بعدها، و: الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، محمد أحمد الجمل،، ص١٣٥–١٣٩. والإعجاز البياني في القراءات القرآنية، للخراط، ص١٣–١٩.

٤ – سهولة حفظ القرآن، وتيسير نقله على هذه الأمّة؛ لمّا كان بهذه الصفة من الوجازة والبلاغة.

٥ – إعظام أجور هذه الأمّة من حيث إنهم يُفْرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك، واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كلّ لفظ، واستخراج كمين أسراره، وخفي إشارته، وإنعامهم النظر، وإمعانهم الكشف عن التوجيه، والتعليل، والترجيح.

المطلب الثالث

صلة علم القراءات بعلم التفسير

ممّا لا شكّ فيه: أنّ لتعدّد المعانى الناتجة عن تنوع القراءات صلةً وثيقة بالتفسير، فالآية التي ترد بقراءتين، أو أكثر، يترتب عليها تعدّدٌ في الآراء التفسيرية تبعًا لتعدد هذه القراءات؛ فهذه القراءات كثيراً ما تضيف معاني جديدة لا تتضمَّنُها القراءة الأخرى الواردة في نفس الآية؛ الأمر الذي يجعل بعض المفسرين يتبنى معنى للآية على وفق قراءة معينة، ويذهب مفسّرٌ آخر إلى معنى آخر في الآية لتبنيه قراءة أخرى؛ مما يؤدّي إلى تنوع المعانى في تفسير الآية الواحدة، وتعدّد آراء المفسرين حولها، بل واختلافهم فيما يذهبون إليه من تفسير؛ لذا وجدنا ابن جزي في مقدمة تفسيره (التسهيل لعلوم التنزيل) حين عرض لأسباب الاختلاف بين المفسرين جعل في مقدّمة هذه الأسباب اختلاف القراءات القرآنية[1].

وعلى الرغم من هذه الأهمية للقراءات في تنوع المعانى والدلالات إلا أنّه يجب العلم أنْ ليس كلُّ القراءات لها أثر على التفسير بدرجة واحدة، بل إنّ بعض القراءات ليس لها أثرٌ البتة على التفسير؛ لذا فإن العلماء جعلوا القراءات أقساماً من جهة تأثيرها في

(١) ينظر: الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، محمد أحمد الجمل، ص١٣٢–١٣٣. وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، ج١، ص١٢.

التفسير. يقول ابن عاشور–رحمه الله–[1]:

أَرَى أَنَّ لِلْقِرَاءَاتِ حالتين: **إِحْدَاهمَا: لَا تَعَلُّقَ لَهَا بِالتَّفْسِيرِ بِحَالٍ، وَالثَّانِيَةُ لَهَا تَعَلُّقٌ بِهِ مِنْ جِهَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ.**

أَمَّا **الْحَالَةُ الْأُولَى:** فَهِيَ اخْتِلَافُ الْقُرَّاءِ فِي وُجُوهِ النُّطْقِ بِالْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ، كَمَقَادِيرِ الْمَدِّ وَالإِمَالَاتِ، وَالتَّخْفِيفِ وَالتَّسْهِيلِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالْجَهْرِ وَالْهَمْسِ وَالْغُنَّةِ.

وَمَزِيَّةُ الْقِرَاءَاتِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ عَائِدَةٌ إِلَى أَنَّهَا حَفِظَتْ عَلَى أَبْنَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مَا لَمْ يَحْفَظْهُ غَيْرُهَا. وَهُوَ تَحْدِيدُ كَيْفِيَّاتِ نُطْقِ الْعَرَبِ بِالْحُرُوفِ فِي مَخَارِجِهَا وَصِفَاتِهَا، وَبَيَانِ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ فِي لَهَجَاتِ النُّطْقِ بِتَلَقِّي ذَلِكَ عَنْ قُرَّاءِ الْقُرْآنِ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، وَهَذَا غَرَضٌ مُهِمٌّ جِدًّا، لَكِنَّهُ لَا عَلَاقَةَ لَهُ بِالتَّفْسِيرِ؛ لِعَدَمِ تَأْثِيرِهِ فِي اخْتِلَافِ مَعَانِي الْآيِ، وَلَمْ أَرَ مَنْ عَرَفَ لِفَنِّ الْقِرَاءَاتِ حَقَّهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَفِيهَا أَيْضًا سَعَةٌ مِنْ بَيَانِ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَهِيَ لِذَلِكَ مَادَّةٌ كُبْرَى لِعُلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ اخْتِلَافُ الْقُرَّاءِ فِي حُرُوفِ الْكَلِمَاتِ، مِثْلَ (مالك يَوْمِ الدِّينِ) وَ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ الْحَرَكَاتِ الَّذِي يَخْتَلِفُ مَعَهُ مَعْنَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ (الزخرف: ٥٧) قَرَأَ نَافِعٌ بِضَمِّ الصَّادِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ بِكَسْرِ الصَّادِ، فَالْأُولَى: بِمَعْنَى يَصُدُّونَ غَيْرَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالثَّانِيَةُ: بِمَعْنَى صُدُودِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَكِلَا الْمَعْنَيَيْنِ حَاصِلٌ مِنْهُمْ.

وَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَهَا مَزِيدُ تَعَلُّقٍ بِالتَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ فِي قِرَاءَةٍ قَدْ يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ نَظِيرِهِ فِي الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى، أَوْ يُثِيرُ مَعْنًى غَيْرَهُ، وَلِأَنَّ اخْتِلَافَ الْقِرَاءَاتِ فِي أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ يُكْثِرُ الْمَعَانِي فِي الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ نَحْوَ: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ (الْبَقَرَة: ٢٢٢) بِفَتْحِ الطَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ وَالْهَاءِ الْمُشَدَّدَةِ، وَبِسُكُونِ الطَّاءِ وَضَمِّ الْهَاءِ مُخَفَّفَةً. وَالظَّنُّ[2] أَنَّ

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج ١، ص ٥١–٥٦، وينظر: أصول التفسير وقواعده، خالد العك، ص٤٢٨–٤٢٩.

(٢) ومقصوده بالظنّ هنا: اليقين، لأنه من المقطوع به: أنّ القرآن نزل على أكثر من وجه، وهذا ما أكده ابن عاشور نفسه في ثنايا الكلام الذي نقلته عنه. والله أعلم.

الْوَحْيَ نَزَلَ بِالْوَجْهَيْنِ وَأَكْثَرَ، تَكْثِيرًا لِلْمَعَانِي إِذَا جَزَمْنَا بِأَنَّ جَمِيعَ الْوُجُوهِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ هِيَ مَأْثُورَةٌ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– عَلَى أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجِيءُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ تِلْكَ الْوُجُوهِ مُرَادًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِيَقْرَأَ الْقُرَّاءُ بِوُجُوهٍ فَتَكْثُرَ مِنْ جَرَّاءِ ذَلِكَ المعانى، فَيَكُونُ وُجُودُ الْوَجْهَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي مُخْتَلِفِ الْقِرَاءَاتِ مُجْزِئًا عَنْ آيَتَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَهَذَا نَظِيرُ التَّضْمِينِ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، وَنَظِيرُ التَّوْرِيَةِ وَالتَّوْجِيهِ فِي الْبَدِيعِ، وَنَظِيرُ مُسْتَتْبَعَاتِ التَّرَاكِيبِ فِي عِلْمِ المعانى، وَهُوَ من زِيَادَة ملاءمة بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ، وَلِذَلِكَ كَانَ اخْتِلَافُ الْقُرَّاءِ فِي اللَّفْظِ الْوَاحِدِ مِنَ الْقُرْآنِ، قَدْ يَكُونُ مَعَهُ اخْتِلَافُ الْمَعْنَى، وَلَمْ يَكُنْ حَمْلُ إِحَدِى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مُتَعَيِّنًا وَلَا مُرَجَّحًا.

ثم يختم كلامه رحمه الله بقوله: أَنَا أَرَى أَنَّ عَلَى الْمُفَسِّرِ أَنْ يُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ؛ لِأَنَّ فِي اخْتِلَافِهَا تَوْفِيرًا لِمَعَانِي الْآيَةِ غَالِبًا، فَيَقُومُ تَعَدُّدُ الْقِرَاءَاتِ مَقَامَ تَعَدُّدِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ.

وهذا الكلام من ابن عاشور– على الرغم من طوله– إلا أنّه اشتمل على معلومات ذات أهمية بالغة في الكشف عن وشائج الصلة، واللُّحْمَة االقوية بين القراءات والتفسير. وأضيف: بأنّ أهمية علم القراءت في التفسير تتجلّى بمعرفة أنَّ أصحَّ طرق التفسير هي تفسير القرآن بالقرآن، والتي يعدّ اختلاف القراءات القرآنية في الآية أحد مظاهرها[1].

المبحث الثاني

الأمثلة التطبيقية على اختلاف القراءات في إبدال حرف بحرف، وأثر ذلك على التفسير

سأتناول في هذا المبحث مجموعة من الآيات الكريمة التي وقع فيها اختلاف بين القراءات في إبدال حرف مكان حرف مع تجلية أثر هذا الاختلاف في تنوع المعانى التفسيرية وثرائها مرتّبا إياها ترتيب المصحف.

(١) ينظر: تفسير القرآن بالقرآن، تأصيل وتقويم، محسن المطيري، ص٤٣، و ص ٢٧١ وما بعدها.

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ البقرة: ٢٨٢.

مذاهب القراء:

اختلف القرّاءُ في قراءة قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ﴾ على وجهين، ولما كان اختلافهم فيها وثيقَ الصلة باختلافهم في قوله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾؛ لذا سأذكر اختلافهم في الموضعين:

قرأ حمزة الزيات (إِنْ تَضِلَّ) بكسر الهمزة، وقرأ(فَتُذَكِّرُ) بتشديد الكاف ورفع الراء.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر وخلف (أَنْ تَضِلَّ) بفتح الهمزة، وقرؤا (فَتُذَكِّرَ) بتشديد الكاف وفتح الراء. وقرأ البصريان وابنُ كثير(أَنْ تَضِلَّ) بفتح الهمزة، وقرؤا (فَتُذْكِرَ) بإسكان الذال وتخفيف الكاف[1].

معاني القراءات وثمرة الاختلاف: على قراءة حمزة تكون(إِنْ) شرطية، و(تَضِلَّ) فعل الشرط، وحُرِّكت اللامُ بالفتح لالتقاء الساكنين. والفاء في قوله: (فَتُذَكِّرُ) جوابه. وارتفع (تذكِّرُ) على أنه خبر مبتدأ محذوف بعد الفاء؛ لأن الفاء تؤذن بأن ما بعدها غيرُ مجزوم. والتقدير: فهي تذكِّرُها الأخرى على نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ﴾ المائدة: ٩٥.[2]

---

(١) ينظر، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج٢، ص١٧٨.والحجة لأبي علي الفارسي، ج٢، ص٤١٨-٤١٩.

(٢) ينظر، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٥، ص٨٩. الكشاف للزمخشري، ج١، ص٣٥٣. ومفاتيح الغيب، الرازي، ج٧، ص ٩٩. المحرر الوجيز، ابن عطية، ج١، ص٣٨٢، والبحر المحيط، لأبي حيان، ج٢، ص٧٣٣ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٣، ص٣٧٢، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج٤، ص٤٩٠، التحرير والتنوير لابن عاشور، ج٣، ص١٠٩.

والظاهر: أنّ الجملة الشرطية (إِنْ تَضِلَّ إحداهما فَتُذَكِّرُ) مستأنفةٌ للإخبار بهذا الحكم، وهي جواب سؤال مقدّر، كأنّ قائلا قال: ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل؟ فأجيب بهذه الجملة[1].

وهذا الرأي أوجهُ من جعل جملة الشرط صفةً لقوله: (فرجلٌ وامرأتان) كما ذهب إليه بعض المفسّرين[2].

ومعنى الكلام على هذه القراءة: «أنه بمعنى ابتداء الخبر عمّا تفعل المرأتان إن نسيت إحداهما شهادتها، ذكّرَتها الأخرى، من تثبيت الذاكرةِ الناسيةَ وتذكيرها ذلك =وانقطاع ذلك عما قبله. ومعنى الكلام عند قارئ ذلك كذلك: واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، فإنّ إحداهما إن ضَلت ذكرتها الأخرى = على استئناف الخبر عن فعلها إن نسيت إحداهما شهادتها، من تذكير الأخرى منهما صاحبتها الناسية»[3].

وأما على قراءة الجمهور: فتكون (أَنْ) هي الناصبة للفعل بعدها، وأنْ وما في حيّزها في محل نصْب مفعول له، أو جرٍّ بعد حذف لام العلّة. والتقدير: لأن تضلَّ، أو إرادةَ أنْ تضلَّ. وتكون (فتذكرَ) بفتح الراء معطوفةً على قوله: (أن تضلَّ)[4]. «وَاللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ قَبْلَ أَنْ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ فِي جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ إِذِ التَّقْدِيرُ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَشْهَدَانِ، أَوْ فَلْيَشْهَدْ رجل وَامْرَأَتَانِ»[5].

وبيّن الإمام الطبري معنى الكلام على هذه القراءة فقال: «بمعنى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان؛ كي تذكّرَ إحداهما الأخرى إنْ ضلّت. وهو عندهم من المقدّم

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، ج٤، ص٤٩٠.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ج١، ص٣٨١. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٣، ص٣٧٢، وانظر اعتراض أبي حيان على هذا الإعراب في تفسيره البحر المحيط.ج٢، ص٧٣٣.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٥، ص٨٩-٩٠.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج٧، ص٩٩. البحر المحيط، لأبي حيان، ج٢، ص٧٣٣، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ج٣، ص٣٧٢.

(٥) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٣، ص١٠٩. وينظر اللباب في علوم الكتاب ابن عادل، ج٤، ص٤٩٠.

الذي معناه التأخير. لأن التذكير عندهم هو الذي يجب أن يكون مكان(تضلّ)»[1].

وأنقل من عبارة أبي حيّان ما يكشف اللثام عن عبارة الطبري الأخيرة وهي قوله: (لأن التذكير عندهم هو الذي يجب أن يكون مكان تضلّ) يقول: «وأما: أن تضل، بفتح الهمزة، فهو في موضع المفعول من أجله، أي لأن تضل على تنزيل السبب – وهو الإضلال – منزلة المسبَّب عنه، وهو الإذكار، كما يُنَزَّلُ المسبَّب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما، فهو كلام محمول على المعنى، أي : لأن تذكّر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره: أعددت الخشبةَ أن يميلَ الحائطُ فَأُدَعِّمَه، وأعددتُ السلاحَ أن يطرقَ العدوُّ فأدْفَعَه، ليس إعداد الخشبة لأجل الميل، إنما إعدادها لإدعام الحائط إذا مال»[2].

وعليه؛ فإن الضلال ليس هو العلة المقصودة من الكلام، وإنما المقصود هو الإذكار، وإنّما عدل عن الظاهر وهو (أن تُذَكِّرَ إحداهما الأخرى إن ضلت) لأمور منها[3]:

- أن مجيء النظم على ما جاء عليه فيه دلالة على الاهتمام بشأن التذكير حتى صار المتكلِّم يعلّلُ بأسبابه المفضية إليه لأجل تحصيله.
- أَنَّ مِنْ شَأْنِ لُغَةِ الْعَرَبِ إِذَا ذَكَرُوا عِلَّةً– وَكَانَ لِلْعِلَّةِ عِلَّةٌ– قَدَّمُوا ذِكْرَ عِلَّةِ الْعِلَّةِ وَجَعَلُوا الْعِلَّةَ مَعْطُوفَةً عَلَيْهَا بِالْفَاءِ؛ لتحصل الدلالتان مَعًا بِعِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ.
- أَنَّ سَبَبَ الْعُدُولِ فِي مِثْلِهِ: أَنَّ الْعِلَّةَ تَارَةً تَكُونُ بَسِيطَةً كَقَوْلِكَ: فَعَلْتُ كَذَا إِكْرَامًا لَكَ، وَتَارَةً تَكُونُ مُرَكَّبَةً مِنْ دَفْعِ ضُرٍّ وَجَلْبِ نَفْعٍ بِدَفْعِهِ. فَهُنَالِكَ يَأْتِي الْمُتَكَلِّمُ فِي تَعْلِيلِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ فِي صُورَةِ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ إِيجَازًا فِي الْكَلَامِ كَمَا فِي الْآيَةِ وَالْمِثَالَيْنِ. لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّعَدُّدِ خَشْيَةَ حُصُولِ النِّسْيَانِ لِلْمَرْأَةِ الْمُنْفَرِدَةِ، فَلِذَا أُخِذَ بِقَوْلِهَا حَقُّ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ وَقُصِدَ تَذْكِيرُ الْمَرْأَةِ الثَّانِيَةِ إِيَّاهَا، وَهَذَا أَحْسَنُ مِمَّا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ»

والثمرة من هذا الاختلاف أن قراءة (إنْ) بالكسر جاءت لتجيب عما يجول في النفس

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٥، ص٨٨.
(٢) البحر المحيط لأبي حيان، ج٢، ص٧٣٣، وينظر الكشاف للزمخشري، ج١، ص٣٥٣.
(٣) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٣، ص١٠٩–١١٠.

من أسئلة حول الحكمة والسبب الذي من أجله جعل الله شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد، وهذا ما يفهم من وقوع جملة الشرط استئنافاً بيانيا عن سؤال مقدّر كما تقدّم.

وأما قراءة (أَنْ) بالفتح فقد جاءت مُصرّحةً ببيان علّة هذا الحكم، قصداً لإقناع المخاطبين؛ وذلك أن التعليل «فِي هَذَا الْكَلَام يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى أَنْ يُعَلَّلَ لِقَصْدِ إِقْنَاعِ الْمُكَلَّفِينَ، إِذْ لَا نَجِدُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ حُكْمًا قَدْ لَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النُّفُوسُ إِلَّا جَعْلَ عِوَضِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ بِامْرَأَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ فَصُرِّحَ بِتَعْلِيلِهِ.[1]

وبذا نجد القراءتين تتكاملان في الكشف عن علة الحكم مصرحاً بها تارة إقناعاً للعقل، وإجابة عن مكنونات النفس تارة أخرى؛ إمتاعا للنفس.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ المائدة: ٢.

مذاهب القراء:

اختلف القرّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ على وجهين:

قرأ الجمهور: (أَنْ صدوكم) بالفتح. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إِنْ صدوكم) بالكسر[2].

فعلى قراءة الجمهور تكون (أَنْ) مصدرية ناصبة للتعليل، وهي وما في حيّزها في محل نصب مفعول لأجله، بتقدير اللام. أى: لأن صدوكم. فهو متعلق بالشنآن. وعلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو تكون (إِنْ) شرطية. وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبل الشرط[3].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: تشير قراءة الجمهور إِلَى صَدِّ الْمُشْرِكِينَ

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٣، ص١٠٩.
(٢) ينظر: النشر، ابن الجزري، ج٢، ص١٩١، والحجة لأبي علي الفارسي، ج٣، ص٢١٢.
(٣) ينظر: روح المعانى، الألوسي، ج٢، ص٢٢٩، التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٦، ص٨٧.

الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْعُمْرَةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَتَنْهَاهُمْ أَنْ يَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ السُّورَةُ لِأَجْلِ اعْتِدَائِهِمُ السَّابِقِ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ: وَلَا يَحْمِلَنَّكُمْ بُغْضُ قَوْمٍ وَعَدَاوَتُهُمْ عَلَى أَنْ تَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ[1].

وَمَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى: لا يجرمنكم شنآن قوم إن صدوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله. لأن الذين حاربوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من قريش يوم فتح مكة، قد حاولوا صَدَّهم عن المسجد الحرام. فتقدم الله إلى المؤمنين = في قول من قرأ ذلك بكسر «إن» = بالنهي عن الاعتداء عليهم، إن هم صدوهم عن المسجد الحرام، قبل أن يكون ذلك من الصادِّين[2]. أي: لَا يُبَاحُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعْتَدُوا عَلَى أَعْدَائِهِمْ إِنْ صَدُّوهُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَيْ عَنِ النُّسُكِ فِيهِ وَزِيَارَتِهِ، وَلَوْ لِلتِّجَارَةِ[3].

وقد استشكل بعضُ العلماء قراءةَ ابن كثير وأبي عمرو مما دفعهم إلى إنكارها[4]. وأما وجه الاستشكال: فإنهم قالوا: «إنما صدّ المشركون الرسولَ والمؤمنين عام الحديبية، والآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، والحديبية سنة ست، فالصد قبل نزول الآية، والكسر يقتضي أن يكون بعد، ولأنّ مكة كانت عام الفتح في أيدي المسلمين، فكيف يصدون عنها وهي في أيديهم؟»[5].

وللإجابة عن هذا الإشكال يمكن القول: إن إنكار هذه القراءة أمر غير مقبول؛ لأنها من السبع المتواترة. قال الطبري: » والصواب من القول في ذلك عندي: أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قرأة الأمصار، صحيح معنى كل واحدة منهما»[6].

– لا يُسلّم أنّ الصدّ كان قبل نزول الآية؛ فإن نزولها عام الفتح ليس مجمعا عليه. فقد

---

(١) المنار، رشيد رضا، وينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٨، ص٤٩.
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٨، ص٥٠.
(٣) المنار، محمد رشيد رضا، ج٦، ص١٠٦.
(٤) ينظر، الجامع لأحكام القرآن، القرطبيج٦، ص٣٦، البحر المحيط، ج٤، ص١٦٩ اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ج٧، ص١٨٤–١٨٥.
(٥) البحر المحيط، لأبي حيان، ج٤، ص١٦٩. واللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج٧، ص١٨٤–١٨٥.
(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٨، ص٥٠ وينظر: البحر المحيط، ج٤، ص١٦٩.

قيل: إنها نزلت قبل الصدّ، فصار الصدُّ أمراً منتظراً.

- على التسليم بأنّ الصدّ كان متقدّماً؛ فإنه يمكن حملها على معنى: إن وقع صدٌّ مثلُ ذلك الصدّ الذي وقع زمن الحديبية فلا يجرمنكم[1].

وأضاف صاحب المنار دفعا لهذا الإشكال[2]:

- إن الشرط على معنى الماضي بتقدير الكوْن، أي: إن كانوا صدّوكم عن المسجد الحرام.
- ويمكن أن يقال: إِنَّ وُرُودَ هَذَا بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ وَظُهُورِ الْإِسْلَامِ عَلَى الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ قَدْ تُبْنَى عَلَى الْفَرْضِ، وَلِأَنَّ هَذَا الصَّدَّ قَدْ يَقَعُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ.
- وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةً عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَاصْطَادُوا) دَاخِلَةً فِي حَيِّزِ شَرْطِهِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى : إِنَّ الصَّيْدَ الَّذِي كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْكُمْ حَالَ كَوْنِكُمْ حُرُمًا يَحِلُّ لَكُمْ إِذَا حَلَلْتُمْ، وَأَمَّا الِاعْتِدَاءُ عَلَى مَنْ تُبْغِضُونَهُمْ فَلَا يُبَاحُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ حِلٌّ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، وَإِنْ كَانُوا صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنْ قَبْلُ.

ثمرة الاختلاف بين القراءتين:

بداية: ندرك مما تقدم سلامة قراءة ابن كثير وأبي عمرو من الطعن؛ وذلك لصحة حملها على معنى صحيح مقبول مقصود من الشارع الحكيم؛ فإن كلتا القراءتين جاءت تؤكد على أمر ذي أهمية بالغة، وخلق نبيل من أخلاق الإسلام ذلكم هو النهي عن الاعتداء على سبيل الانتقام: فَإِنَّ مَنْ يَحْمِلُهُ الْبُغْضُ وَالْعَدَاوَةُ عَلَى الِاعْتِدَاءِ عَلَى مَنْ يُبْغِضُهُ يَكُونُ مُنْتَصِرًا لِنَفْسِهِ لَا لِلْحَقِّ، وَحِينَئِذٍ لَا يُرَاعِي الْمُمَاثَلَةَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَ حُدُودِ الْعَدْلِ. فَالْمُرَادُ النَّهْيُ عَنِ الْبُغْضِ وَالْعَدَاوَةِ، وَجَعْلِ العداوة حَاكِمَةً عَلَى النَّفْسِ، حَامِلَةً لَهَا عَلَى الِاعْتِدَاءِ وَالْبَغْيِ، وَلَا يَنْفِي هَذَا أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الِاعْتِدَاءِ جزاء

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج٧، ص١٨٥.
(٢) المنار، محمد رشيد رضا، ج٦، ص١٠٧-١٠٨

خاص يعرف بدليله.[1]

فقراءة الجمهور (أن) بالفتح جاءت لتبين منع الاعتداء على سبيل الانتقام لأمر حصل من المشركين في الماضي. في حين جاءت القراءة الأخرى تؤكد منع ذلك إذا ما حصل في الحاضر والمستقبل. فيكون اجتماع القراءتين دالّا على منع الاعتداء في كلّ وقت.

المثال الثالث: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ المائدة: ٤٧.

مذاهب القراء:

قرأ الجمهور: ﴿ وَلْيَحْكُمْ ﴾ بإسكان اللام وجزم الميم، وقرأ حمزة وحده (وَلِيَحْكُمَ) بكسر اللام وفتح الميم[2]. فعلى قراءة الجمهور تكون اللام لامَ الأمر التي تجزم الفعل بعدها، وعلى قراءة حمزة تكون اللام هي لامَ كي المفيدة للتعليل.

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: معنى قراءة الجمهور: «وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهله أن يحكموا بما أنزل الله فيه، فيكون في الكلام محذوف ترك استغناء بما ذكر عما حذف»[3]. وعليه فإن الفعل ﴿ وَلْيَحْكُمْ ﴾ يكون معطوفا على محذوف تقديره: وأمرنا أهله أن يحكموا كما يظهر من كلام الطبري السابق. أو: وقلنا: ليحكم[4] وحذف القول؛ لأن ما قبله من قوله: (وكتبنا وقفينا) يدلُّ عليه، وحذفُ القول في القرآن كثير[5]. والقرائن على تقدير القول متضافرة[6] وعلى هذه القراءة يصحُّ الوقفُ على ما قبلها والابتداء بقوله: (ولْيحكمْ)

(١) ينظر: المرجع السابق: ج٦، ص١٠٨
(٢) ينظر: النشر لابن الجزري، ج٢، ص١٩١، والحجة لأبي علي الفارسي، ج٣، ص٢٢٧.
(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٨، ص٤٨٣.
(٤) ينظر: الكشاف للزمخشري، ج١، ص٦٧٢.
(٥) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي، ج١٢، ص١٠. المنار، محمد رشيد رضا، ج٦، ص٣٣٢.
(٦) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٦، ص٢١٩

لأنها كلام مستأنف يبتدأُ به[1].

والأمر في هذه الآية الكريمة أمر سابق على مجيء الإسلام، فَهُوَ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ الَّذِينَ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ عِيسَى مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى[2]. أو يكون الأمرُ بعد نزول القرآن ويكون المقصود به: أن يحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه من الدلائل الدالة على نبوة محمد- صلى الله عليه وسلم-، أو أن يحكموا بما لم ينسخه القرآن من شرائعهم، أو أن يكون المقصود زجرهم عن تحريف الإنجيل وتبديله.[3]

وأمّا معنى القراءة الثانية: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ ومصدقًا لما بين يديه من التوراة؛ كي يحكم أهله بما فيه من حكم الله[4]، وعليه فإن الفعل(ولِيَحكمَ) يكون متعلقا بقوله تعالى: (وآتينا) على معنى: وآتيناه الإنجيل للهدى والموعظة وللحكم، فيكون قوله (ولِيَحكمَ) معطوفاً على (هدى وموعظة) وهما في محل نصب مفعول له من (آتيناه)، وظهرت اللام مع (ولِيَحكمَ) لاختلاف الفاعل[5].

وبياناً لثمرة الاختلاف يمكن القول: إن القراءتين قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، فبأيٍّ ذلك قرأ قارئ فمصيبٌ فيه. وإنّ كلاً منهما أضافت معنى غيرَ الذي أضافته أختها، وبيان ذلك: من قول الطبري -رحمه الله-: (وذلك أن الله تعالى لم يُنزل كتاباً على نبيٍّ من أنبيائه إلا لِيَعْمَلَ بما فيه أهلُه الذين أمروا بالعمل بما فيه، ولم ينزله عليهم إلا وقد أمرهم بالعمل بما فيه، فللعمل بما فيه أنزله، وأمرًا بالعمل بما فيه أنزله.

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٦، ص١٩٧.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٦، ص٢١٩

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج١٢، ص١٠.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٨، ص٤٨٤.

(٥) ينظر: الكشاف، للزمخشري، ج١، ص٦٧٢. البحر المحيط، ج٤، ص٢٨٠. اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج٧، ص٣٦٣، حَاشِيَةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسِيرِ البَيضَاوِي، الشهاب الخفاجي، ج٣، ص٢٤٨المنار، محمد رشيد رضا، ج٦، ص٣٣٢. ومعنى اختلاف الفاعل: لأن الفاعل المقدّر في (آتيناه) ضمير الله تعالى، وفاعل (وليحكمَ) هو أهل الكتاب. وعليه فإن التصريح بِلَام التَّعْلِيلِ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ اسْتِقَامَةِ تَشْرِيكِ الْحُكْمِ بِالْعَطْفِ فَيَكُونُ عَطْفُهُ كَعَطْفِ الْجُمَلِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَعْنَى. ينظر: روح المعانَى للآلوسي، ج٣، ص٣١٩، و التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٦، ص٢١٩-٢٢٠.

فكذلك الإنجيل، إذ كان من كتب الله التي أنزلها على أنبيائه، فللعمل بما فيه أنزله على عيسى، وأمرًا بالعمل به أهلَه أنزله عليه. فسواءٌ قرئ على وجه الأمر بتسكين «اللام»، أو قرئ على وجه الخبر بكسرها، لاتفاق معنييهما)[1].

وعلى اختلاف القراءتين بين الخبر والإنشاء فإنه ليس فيهما دلالة (عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَأْمُرُ النَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ بِالْحُكْمِ بِالْإِنْجِيلِ، كَمَا يَزْعُمُ دُعَاةُ النَّصْرَانِيَّةِ بِمَا يُغَالِطُونَ بِهِ عَوَامَّ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى لَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ لِلتَّعْجِيزِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْعَمَلَ بِالْإِنْجِيلِ)[2]. وقد بيّنت آراء العلماء في توجيه قراءة الجمهور آنفاً.

المثال الرابع: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾﴾ الأعراف: ٩٧ – ٩٨.

مذاهب القرّاء:

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر (أَوْ) بإسكان الواو، وقرأ الباقون (أَوَ) بفتح الواو[3].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: على القراءة الأولى:

أنّ (أَوْ) حرف عطف أفاد معاني مختلفة أذكرها على النحو الآتي: أن تكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء، وهي تفيد هنا التخيير، أو الإباحة، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٢٤) والمعنى: أوْ أمنوا هذه الضروب من العقوبات. أي: إن أمنتم ضرباً منها لم تأمنوا الآخر[4]. أو أن تكون للإضراب، لا على أنّه أبطل الأوّل[5]،

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٨، ص٤٨٤.
(٢) المنار، محمد رشيد رضا، ج٦، ص٣٣٢.
(٣) النشر ج٢، ص٢٠٣، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٤، ص٥٢.
(٤) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي، ج٤، ص٥٣. ومفاتيح الغيب للرازي، ج١٤، ص١٥١.والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج٧، ص٢٢٦.
(٥) والمقصود بالإضراب – هنا – ليس الإضراب الإبطالي، وإنما هو إضراب انتقالي من ضرب إلى ضرب.

ولكن كقوله: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ السجدة: ٢ ثم قال: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ السجدة: ٣ فجاء هذا ليبصّروا ضلالتهم، فكأنّ المعنى: أأمنوا هذه الضروب من معاقبتهم، والأخذ لهم[١]. أو أن تكون بمعنى التنويع والتقسيم، لا بمعنى الإباحة والتخيير[٢].

والمعنى الذي آخذ به في دلالة (أوْ): هو ما ذهب إليه جمهور المفسرين واللغويين، وهو أن تكون لأحد الشيئين، على معنى: أأمنوا ذلك الإتيان أو هذا؟ وهذا الاختيار لا يمنع الجمع بين الأمْنَين[٣].

وأما المعنى على القراءة الثانية: (أوَأمِنَ)، فإن الواو حرف عطف دخلت عليه همزة الاستفهام المفيدة للإنكار. والمعطوف عليه محذوف على مذهب الزمخشري تقديره: «فأخذناهم بغتة، أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى؟»[٤]. أو هو عطف استفهام على استفهام بالواو المفيدة للجمع على رأي الجمهور. قال ابن عاشور: «وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ- بِفَتْحِ الْوَاوِ- عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بِالْوَاوِ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ، فَهُوَ عَطْفُ اسْتِفْهَامٍ ثَانٍ بِالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِلْجَمْعِ، فَيَكُونُ كِلَا الِاسْتِفْهَامَيْنِ مَدْخُولًا لِفَاءِ التَّعْقِيبِ، عَلَى قَوْلِ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلتَّقْسِيمِ، أَيْ تَقْسِيمِ الِاسْتِفْهَامِ إِلَى اسْتِفْهَامَيْنِ»[٥] والثمرة من هذا الاختلاف أنّ كلتا القراءتين أكّدت معنى التعجيب من حال المشركين في غفلتهم عن الحق، وانصرافهم عن الرشد.

---

(١) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي، ج٤، ص٥٤-٥٥ ومفاتيح الغيب للرازي،، ج١٤، ص١٥١ والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج٧، ص٢٢٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط، ج٥، ص١٢٠. واللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج٩، ص٢٣٧، وإنما منع جعلها للإباحة والتخيير؛لأنه يشترط فيها لهذين المعنيين أن تكون بعد طلب. ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ص٨٧، ٨٨.

(٣) ينظر: المنار، محمد رشيد رضا، ج٩، ص٢٥، ومغني اللبيب لابن هشام، ص١٧-١٨، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود، ج٣، ص٢٥٤، التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٩، ص٢٣.

(٤) الكشاف للزمخشري، ج٢، ص١٢٦. والمنار، محمد رشيد رضا، ج٩، ص٢٥.

(٥) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٩، ص٢٣.

المثال الخامس: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾ التوبة: ١١٠.

مذاهب القـرّاء:

قرأ يعقوب وحده (إلى أنْ تَقَطَّعَ)، وقـرأ الباقون (إلّا أنْ تقطع قلوبهم)[١].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف:

أما المعنى على قراءة الجمهور: (إلّا) فهي حرف استثناء، «والاستثناء مفرغ من أعم الأوقات والأحوال، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: لا يزال ما بناه هؤلاء المنافقون موضع ريبة وقلق في نفوسهم في كل وقت وحال إلا في وقت واحد وهو وقت أن تتمزق قلوبهم بالموت والهلاك، أى: أنهم لا يزالون في قلق وحيرة ما داموا أحياء، أما بعد موتهم فستتكشف لهم الحقائق، ويجدون مصيرهم الأليم»[٢] وفي مجيء الاستثناء إشعار بالتهكم بهم على معنى: أَيْ يَبْقَى رِيبَةً أَبَدًا إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ مِنْهُمْ، وَمَا هِيَ بِمُقَطَّعَةٍ[٣]. ويجوز أن يكون ذكر التقطيع تصويراً لحال زوال الريبة عنها[٤]. فهو كناية عن تمكن الريبة في قلوبهم، بحيث لا تزول منها ما داموا أحياء إلا إذا تقطّعت وفرّقت فحينئذ تخرج منها الريبة وتزول. وهو خارج مخرج التصوير والفرض[٥].

ويلحظ أن هذه القراءة تحتمل أن يكون تقطيعُ القلوب وتمزّقُها إما حقيقة أو مجازا من باب التصوير كما تقدّم.

وأمّا قراءة يعقوب (إلى) بحرف الجر المفيد انتهاء الغاية: فإنها لا تحتمل إلا الحقيقة وهي ذهاب الريبة بموتهم وفنائهم، والمعنى: أي: لا يزالون كذلك إلى أن يموتوا[٦].

---

(١) اختلف القرّاء في قراءة (تقطع) فقرأ أبو جعفر وابن عامر ويعقوب وحمزة وحفص (تَقَطَّعَ) وقرأ الباقون (تُقَطَّعَ). النشر ج٢، ص٢٠١١.

(٢) التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي، ج٦، ص٤٠٦

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١١، ص٣٦

(٤) الكشاف للزمخشري، ج٢، ص٢٩٨. وفتح القدير، للشوكاني، ج٢، ص٤٦٠

(٥) ينظر: روح المعانى، الآلوسي، ج٤، ص١٠٤.

(٦) فتح القدير، للشوكاني، ج٢، ص٤٦٠

فلمّا احتملت القراءة الأولى الحقيقة والمجاز في معناها؛ جاءت القراءة الثانية لتؤكد أن المراد بالتقطيع حقيقته، وهو الموت والهلاك. ومن هذا تظهر ثمرة الاختلاف بين القراءتين.

المثالُ السادس: ﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ فَقَدۡ لَبِثۡتُ فِيكُمۡ عُمُرٗا مِّن قَبۡلِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ يونس: ١٦.

مذاهبُ القُرَّاءِ:

قرأ ابن كثير بخلف عن البزي (ولَأَدْراكم به)، بدون ألف بعد اللام. وقرأ الباقون(ولا أدراكم به) بألف بعد اللام[١].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف:

قراءة ابن كثير(ولَأَدْراكم به)، اللام – هنا – لام الابتداء، أفادت تأكيداً وإثباتاً للإدراء، والمعنى على هذه القراءة أي: لو شاء الله ما تلوته أنا عليكم، ولأعلمكم به على لسان غيرى، ولكنه يمنّ على من يشاء من عباده، فخصني بهذه الكرامة، ورآني لها أهلا دون سائر الناس، فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُراً. يعنى: فقد أقمت فيما بينكم يافعاً وكهلاً، فلم تعرفوني متعاطياً شيئاً من نحوه ولا قدرت عليه، ولا كنت متواصفاً بعلم وبيان فتتهموني باختراعه، أَفَلا تَعْقِلُونَ[٢].

وأما القراءة الأخرى(ولا أدراكم به): فـ(لا) حرف نفي، للتأكيد، كما توضّح أن الفعل منفي لكونه معطوفاً على منفي، والجملة معطوفة على قوله: (ما تلوته عليكم) على معنى: أي: لو شاء الله ما أمرني بتلاوة القرآن عليكم ولا أعلمكم الله به[٣].

ويظهر من الاختلاف بين القراءتين أنّ قراءة الجمهور جاءت لتبيّن على لسان

---

(١) النشر، ج٢، ص٢١٢.

(٢) الكشاف للزمخشري، ج٢، ص٣٢٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج٨، ص٢٨٩، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج١٠، ص٢٨٣.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١١، ص١٢٢.

الرسول –صلى الله عليه وسلم أن الله لو شاء ما أرسله يتلو عليهم القرآن، ويُعْلِمهم به، ولكنّ مشيئة الله اقتضت إرساله؛ لتلاوته عليهم وإعلامهم به.

وأمّا قراءة ابن كثير فجاءت لتبين على لسان الرسول –صلى الله عليه وسلم أنّ مشيئة الله لو اقتضت أن لا يرسلني لتلاوته عليكم لفعل، ولأعلمكم به على لسان غيري. ولكن مشيئة الله اقتضت اصطفائي منةً وفضلاً منه عليّ. فكلتا القراءتين تؤكد أن إرسال محمد –صلى الله عليه وسلم– لهم واصطفاءه للنبوة إنما هو من متعلّقات مشيئته سبحانه، لا يملك أحدٌ صرفَها ولا دفعَها.

المثال السابع: ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ ﴾ إبراهيم: ٤٦.

مذاهب القرّاء:

قرأ الكسائيُّ: (وَإِنْ كانَ مكْرُهُمْ لَتَزُولُ منه الجبالُ) بفتح اللام الأولى وضمّ الثانية.

وقرأ الباقون: (وَإِنْ كانَ مكْرُهُمْ لِتَزُولَ منه الجبالُ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية[1].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف:

أما قراءة الكسائي: فاللام الأولى فيها للتوكيد، وهي اللام التي تسمّى اللام الفارقة بين (إنْ) المخففة وبين (إنْ) النافية. واللام الثانية المضمومة هي لام أصلية من بنية الفعل. و(إنْ) في هذه القراءة هي المؤكدة المخففة من الثقيلة. « فَيَكُونُ الْكَلَامُ إِثْبَاتًا لِزَوَالِ الْجِبَالِ مِنْ مَكْرِهِمْ، أَيْ: هُوَ مَكْرٌ عَظِيمٌ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ لَوْ كَانَ لَهَا أَنْ تَزُولَ، أَيْ جَدِيرَةٌ، فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَى الْجَدَارَةِ وَالتَّأَهُّلِ لِلزَّوَالِ لَوْ كَانَتْ زَائِلَةً. وَهَذَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي حُصُولِ أَمْرٍ شَنِيعٍ أَوْ شَدِيدٍ فِي نَوْعِهِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ ﴾ مريم: ٩٠»[2].

---

(١) النشر، ج٢، ص٢٢٥.

(٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١٣، ص٢٥٠. وينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري،

يتبيّن لنا من هذه القراءة وصف مكر أعداء الإسلام، وتربصهم بالدعوة، وحشدهم كلّ وسيلة لهدمها والنيل من رجالاتها، فقد جاءوا من الوسائل والأساليب ما من شأنه أن يزلزل الجبال الرواسي، ولكنّ الله لهم بالمرصاد، يحفظ دينه، وينصر دعوته، ومكرهم لا يخفى عليه سبحانه[1]. فالجبال على قراءة الكسائي حقيقة لا مجاز.

وأمّا قراءة الجمهور: (لِتَزُولَ) فاللام فيها هي لام الجحود الواقعة بعد نفي، و(إنْ) هي النافية بمعنى(ما) [2].

والمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال[3]. والمقصود بالجبال هنا المعنى المجازي: أي آيات الله وشريعته، كما ذهب إليه المفسرون[4]. ووجه الشبه بين الجبال وشرائع الله: أن آيات الله وشرائعَه بمنزلة الجبال الراسية تمكناً وظهوراً. وقد تكفّل الله بإظهار دينه على كلّ الأديان كما وعد بقوله: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ التوبة: ٣٣ وتظهر هذه القراءة استخفافاً بمكرهم، أي: لَيْسَ مَكْرُهُمْ بِمُتَجَاوِزِ مَكْرِ أَمْثَالِهِمْ، وَمَا هُوَ بِالَّذِي تَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ. وَفِي هَذَا تَعْرِيضٌ بِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُرِيدُ الْمُشْرِكُونَ الْمَكْرَ بِهِمْ لَا يُزَعْزِعُهُمْ مَكْرُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَالْجِبَالِ الرَّوَاسِي[5].

«وتسهم كلُّ قراءة في إنشاء جانب من المعنى الكبير الذي ينشئُه الذكْرُ الحكيم في قلوب المتلقين، فكيد الكائدين واسع، ويزيل في خطره وسَعَته الجبال، ولكنّ هؤلاء لا يستطيعون أنْ يزيلوا آيات الله وشرائعَه التي هي ثابتة ظاهرة. وكلُّ هذه المعانى

ج١٣، ص٧٢٣، الكشاف للزمخشري، ج٢، ص٥٢٩-٥٣٠.

(١) الإعجاز البياني في ضوء القراءات، الخراط ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) ينظر الحجة لأبي علي الفارسي، ج٥، ص٣١

(٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج١٣، ص٧٢٣.

(٤) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي، ج٥، ص٣١. الكشاف للزمخشري، ج٢، ص٥٣٠، مفاتيح الغيب للرازي، ج١٩، ص١١٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج٩، ص٣٢٤، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ج١١، ص٤١٣ .إرشاد العقل السليم، لأبي السعود، ج٥، ص٨٥

(٥) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١٣، ص٢٥٠.

الكبيرة بهذا الأسلوب البليغ الرفيع نشأت من تغيير حركتي اللامين في (لتزول)[1] ليصاحب هذا التغيير امتداد في المعانى المستهدفة، يعقبه تكامل بينها»[2].

المثال الثامن: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ طه: ٣٩.

مذاهب القرّاء:

قرأ أبو جعفر المدني (وَلْتُصْنَعْ)، بإسكان اللام وجزم العين. وقرأ الباقون: (وَلِتُصْنَعَ) بكسر اللام ونصب العين[3].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: أمّا قراءة أبي جعفر: فاللام فيها لام الأمر، والفعل فعل أمر مجزوم باللام. والمعنى: لتربّ وليُحْسَن إليك[4] وقيل: الأمر على أنّه أمْر تكويني، أي: وقلنا: لِتُصْنَعَ[5].

وأما قراءة الجمهور: فاللام فيها لام كي الناصبة للفعل بعدها. والمعنى: أي: «لتربّى ويحسن إليك. وأنا مراعيك وراقبك كما يراعي الرجلُ الشيء بعينيه إذا اعتنى به»[6].

والفعل **(وَلِتُصْنَعَ)** معطوف على علّة مقدّرة قبلها، والتقدير: وألقيتُ عليك محبة مني؛ ليُتَلَطَّف بك ولتصنعَ، أو ليعطفَ عليك، وترأمَ ولتصنعَ؛ فالعلّة متعلقة بقوله: ﴿وَأَلْقَيْتُ﴾. وقيل: هذه اللام متعلقة بمضمر بعدها، تقديره: ولتصنع على عيني فعلتُ ذلك[7].

وذهب ابن عاشور إلى أنّ: «جُمْلَةُ وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ إِذْ أَوْحَيْنا

---

(١) هذا التغيير في حركة اللام جعلها حرفين مختلفين لكلّ حرف منهما دلالته. كما بينت في ثنايا البحث.
(٢) الإعجاز البياني في ضوء القراءات، الخراط ص٢٦٠، ٢٦١.
(٣) النشر ج٢، ص٢٤٠.
(٤) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج١٣، ص٢٣٨.
(٥) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١٦، ص٢١٨.
(٦) البحر المحيط لأبي حيان، ج٧، ص٣٣٢.
(٧) ينظر: الكشاف للزمخشري، ج٣، ص٦٥، البحر المحيط لأبي حيان، ج٧، ص٣٣٢ اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج١٣، ص٢٣٨.

إِلى أُمِّكَ إِلَخْ. جُعِلَ الْأَمْرَانِ إِتْمَامًا لِمِنَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ إِنْجَاءَهُ مِنَ الْقَتْلِ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ إِلَّا إِذَا أَنْجَاهُ مِنَ الْمَوْتِ بِالذُّبُولِ لِتَرْكِ الرَّضَاعَةِ، وَمِنَ الْإِهْمَالِ الْمُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ أَوِ الْوَهْنِ إِذَا وَلِيَ تَرْبِيَتَهُ مَنْ لَا يُشْفِقُ عَلَيْهِ الشَّفَقَةَ الْجِبِلِّيَّةَ. وَالتَّقْدِيرُ: وَإِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ لِأَجْلِ أَنْ تُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي»[1].

وثمرة الاختلاف بين القراءتين: أن القراءتين تتكاملان في بيان مدى الرعاية والعناية التي أُحيطَ بها موسى –عليه السلام– من قبل الله – عزّ وجلّ– في حياته كلّها، فقراءة الجمهور فيها بعض مظاهر العناية التي أرداها الله لموسى، والتي تحقّقَت نتيجة لذلك الأمر التكويني الوارد في قراءة أبي جعفر الذي لا يملك أحدٌ دفعَه، ولا تملكُ الخلائقُ أمامه إلا التسليم والخضوع؛ لذا نجد فرعون قد استسلم لهذا الأمر وانقادت له نفسه؛ فربّى موسى في حجره، وما مسّهُ بسوء؛ وما ذاك إلا لأن عين الله– تعالى– كانت ترعاه وتحميه من بطش فرعون وشيعته. فالجملة الكريمة فيها من الرفق بموسى– عليه السلام– ومن الرعاية له: ما يعجز القلم عن وصفه. وكيف يستطيع القلم وصف حال إنسان قال الله في شأنه: وَلِتُصْنَعَ عَلى عَيْنِي[2].

المثال التاسع: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾﴾ الشعراء: ٢١٧.

مذاهب القرّاء:

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر المدني: (فتوكل) بالفاء كما هي في مصاحف المدينة والشام.

وقرأ الباقون: (وتوكل) بالواو وكذلك هي في مصاحفهم[3].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: أما قراءة المدنيين وابن عامر: فهي أمر بالتوكل معطوفا بالفاء التفريعية، تفريعاً على قوله تعالى: ﴿فَقُلْ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾[4].

---

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١٦، ص٢١٨.
(٢) ينظر: التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي، ج٩، ص١٠٣.
(٣) النشر، ج٢، ص٢٥٢، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٥، ص٣٧٠.
(٤) ينظر: الكشاف للزمخشري، ج٣، ص٣٤٦.

تَنْبِيهًا عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِالْعَوْذِ مِنْ شَرِّ أُولَئِكَ الْأَعْدَاءِ، وَتَنْصِيصًا عَلَى اتِّصَالِ التَّوَكُّلِ بِقَوْلِهِ: إِنِّي بَرِيءٌ[1]. وجعل أبو السّعود قوله: (فتوكّل) بدلاً من جواب الشرط ﴿فَقُلْ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾[2] والتقدير: (فإنْ عصوك فتوكّل). على معنى: وقل لمن عصاك بعد إنذاره إنى برىء من أعمالكم، فإن براءتك منهم هي عنوان التوكّل على الله عزّ وجل، ومظهر من مظاهره. وأنّ عصيانهم لأمرك لا يضرّك ما دمت متوكلا ومعتمداً على ربّك. وهذا ما يفهم من جعلها بدلا من جواب الشرط فكأنها نفسها.

وأمّا قراءة الجمهور: بالواو: فهي «عطف على جواب الشرط، أَيْ قُلْ: إِنِّي بَرِيءٌ وَتَوَكَّلْ، وَعَطْفُهُ عَلَى الْجَوَابِ يَقْتَضِي تَسَبُّبَهُ عَلَى الشَّرْطِ كَتَسَبُّبِ الْجَوَابِ، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ الْبِدَارَ بِهِ، فَمَآلُ الْقِرَاءَتَيْنِ وَاحِدٌ، وَإِنِ اخْتَلَفَ طَرِيقُ انْتِزَاعِهِ. وَالْمَعْنَى: فَإِنْ عَصَاكَ أَهْلُ عَشِيرَتِكَ فَتَبَرَّأْ مِنْهُمْ. وَلَمَّا كَانَ التَّبَرُّؤُ يُؤْذِنُ بِحُدُوثِ مُجَافَاةٍ وَعَدَاوَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ ثَبَّتَ اللَّهُ جَأْشَ رَسُولِهِ بِأَنْ لَا يَعْبَأَ بِهِمْ، وَأَنْ يَتَوَكَّلَ عَلَى رَبِّهِ، فَهُوَ كَافِيهِ، كَمَا قَالَ ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ الطلاق: ٣»[3].

يلحظ أنّ القراءة الأولى جعلت البراءة ممّن عصى وطغى عنوان التوكّل؛ فإنّ الإنسان لا يقدم على مثل هذا العمل إلا وهو معتمد على من يسنده وينصره، وفي الحقيقة أنه لا ناصر ولا معين إلا الله.

وأمّا القراءة الثانية: فتأمر النبيَّ- صلى الله عليه وسلم- بفعل أمرين: البراءة من الأعداء. والتوكّلِ على ربّ الأرض والسماء. وفي هذا الاقتران بين البراءة والتوكل مظهر من مظاهر المسارعة إلى الاعتماد على الله في كلّ فعل وعمل.

المثال العاشر: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١٩، ص٢٠٣ وينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج١٥، ص٩٥.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود، ج٦، ص٢٦٨.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١٩، ص٢٠٣-٢٠٤

﴿يَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ العنكبوت: ٦٥ – ٦٦.

مذاهب القرّاء:

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وقالون **(وَلْيَتَمَتَّعُوا)** بإسكان اللام. وقرأ الباقون **(وَلِيَتَمَتَّعُوا)** بكسر اللام[١].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف:

من قرأ **(وَلْيَتَمَتَّعُوا)** فاللام هنا لام الأمر على معنى التهديد والوعيد والتوبيخ: أي اكفروا فإنكم سوف تعلمون ماذا يلْقون من عذاب الله بكفرهم.

كقوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾[٢] فصلت: ٤٠.

ومن قرأ **(وَلِيَتَمَتَّعُوا)** فاللام – هنا – هي لام كي متعلقة بالإشراك، معطوفة على (لِيَكْفُرُوا)، أي: يشركون لكي يكفروا، ولكي يتمتعوا[٣]. والمعنى: أي يشركون ليكون إشراكهم كفراً بنعمة الإنجاء، وليتمتعوا بسبب الشرك، فسوف يعلمون بِوَبَال عملهم حين زوال أملهم.[٤]

بمجموع القراءتين يتبين أن قراءة **(وَلِيَتَمَتَّعُوا)** جاءت تبين أن الحامل لهم على الشرك والانصراف عن الحقّ إنما هو الكفر، أي: كفر النعمة، والتمتع بما يستمتعون به في الدنيا، وكأنها حصرت منافع الشرك في هاتين. ثمّ جاءت القراءة الأخرى **(وَلْيَتَمَتَّعُوا)** تهديداً ووعيداً وتوبيخاً على سوء هذا الاختيار؛ لأنّ مآله إلى وبال وخسران عظيمين في الدنيا والآخرة. وبذا تتكامل القراءتان.

---

(١) النشر، ج٢، ص٢٥٨، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٥، ص٤٤٠، ٤٤١

(٢) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج١٨، ص٤٤١–٤٤٢ معاني القرآن للفرّاء، ج٢، ص٣١٩. الحجة لأبي علي الفارسي، ج٥، ص٤٤١. الكشاف للزمخشري، ج٣، ص٤٦٨، ومفاتيح الغيب للرازي، ج٢٥، ص٨١–٨٢، ونظم الدرر، للبقاعي، ج٥، ص٣٧٨.

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي، ج٥، ص٤٤١. وينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري ج١٨، ص٤٤١، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج١٣، ص٣٢٣.

(٤) مفاتيح الغيب للرازي، ج٢٥، ص٨١، ينظر: الكشاف للزمخشري، ج٣، ص٤٦٨.

المثال الحادي عشر: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ السجدة: ٢٤.

مذهب القرّاء:

قرأ حمزة والكسائيّ ورويس **(لِمَا صَبَرُوا)** بكسر اللام وتخفيف الميم، وقرأ الباقون: **(لَمّا صَبَرُوا)** بفتح اللام وتشديد الميم[١].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: أما من قرأ **(لِمَا صَبَرُوا)**: فـ(لِمَا) مركبة من اللام التي هي حرف جر يفيد التعليل والسببية، ومن (ما) المصدريّة[٢]، وهي مع ما بعدها في تأويل مصدر منسبك.أي: لصبرهم. والمعنى: وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لأجل صبرهم عن الدنيا وشهواتها، واجتهادهم في طاعتنا، والعمل بأمرنا، ويدلّ لهذا المعنى قراءة ابن مسعود (بما صبروا)[٣].

وأمّا من قرأ (لَمَّا): فهي حرف وجود لوجود، وتسمّى التوقيتية[٤]. وهي بمعنى: حين[٥]. والمعنى: وجعلنا منهم أئمة يهدون أتباعهم بإذننا إياهم، وتقويتنا إياهم على الهداية، إذ صبروا على طاعتنا، وعزفوا أنفسهم عن لذّات الدنيا وشهواتها[٦].

ونأخذ من القراءتين: أنّ قراءة (لَمّا) بما تتضمن من معنى الشرط توحي بأنّ هؤلاء الذين جُعلوا أئمة قد وفّوا ما عاهدوا الله عليه، وقاموا بما طُلب منهم من تكاليف، وثبتوا

---

(١) النشر، ج٢، ص٢٥٨، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٥، ص٤٦٤.

(٢) ينظر: روح المعانى للآلوسي، ج١١، ص١٣٦، التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢١، ص٢٣٨

(٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج١٨، ص٦٣٧-٦٣٨، نظم الدرر للبقاعي، ج٦، ص٦٣، وروح المعانى للآلوسي، ج١١، ص١٣٦ وينظر: شواذ القراءات، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ص٣٨٢.

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٢١، ص٢٣٧. وينظر: معاني القرآن للفراءج٢، ص٣٣٢، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج١٨، ص٦٣٧، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، ج١٥، ص٤٩٢.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج١٤، ص٩٩، إرشاد العقل السليم، لأبي السعود، ج٧، ص٨٧.

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج١٨، ص٦٣٨ وإرشاد العقل السليم، لأبي السعودج٧، ص٨٧.

أمام ما ابتلوا به من مصائب ومشاقّ؛ فلمّا حقّقوا ذلك نالوا شرف جعلهم أئمة يهدون بأمر الله.

وأمّا القراءة الثانية فتبين أن هؤلاء الذين جعلوا أئمة ما تبوّؤا تلك المنزلة، ولا ارتقوا تلك الدرجة إلا لسبب عظيم، هو صبرهم على ما طلب منهم من تكاليف. فلأجل صبرهم جعلناهم أئمة. وفي هذا بيان لعظم منزلة الصبر في الإسلام، ويكفي أنّ الصابرين وحدهم يوفّون أجرهم بغير حساب؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ الزمر: ١٠.

المثال الثاني عشر: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾﴾ الزمر: ٩.

مذاهبُ القرّاء:

قرأ ابن كثير ونافع وحمزة (أَمَنْ) بتخفيف الميم، وقرأ الباقون: (أَمَّنْ) بتشديد الميم[1].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: فعلى القراءة الأولى (أَمَنْ) تكون الْهَمْزَةَ دَخَلَتْ عَلَى (مَن) الْمَوْصُولَةِ فَيَجُوزُ في الهمزة وجهان: **الأوّل:** أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ هَمْزَةَ اسْتِفْهَام وَ(مَنْ) مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ قَبْلَهُ مِنْ ذِكْرِ الْكَافِرِ في قَوْلِهِ: (وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْداداً) إِلَى قَوْلِهِ: (مِنْ أَصْحابِ النَّارِ). وَالِاسْتِفْهَامُ إِنْكَارِيٌّ، وَالْقَرِينَةُ عَلَى إِرَادَةِ الْإِنْكَارِ تَعْقِيبُهُ بِقَولِهِ: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) لِظُهُورِ أَنَّ (هَلْ) فيهِ لِلِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ وَبِقَرِينَةِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ. تَقْدِيرُهُ: أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ أَفْضَلُ أَمْ مَنْ هُوَ كَافِرٌ؟ وَالِاسْتِفْهَامُ حِينَئِذٍ تَقْرِيرِيٌّ، وَيُقَدَّرُ لَهُ مُعَادِلٌ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَقِبَهُ: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)[2].

---

(١) النشر، ج٢، ص٢٧١، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص٩٢.

(٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٢٣، ص٣٤٥. وينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري،

الثاني: أن تكون الهمزة للنداء، بتقدير: يا من هو قانت آناء الليل، والمعنى: قل: تمتع يا أيّها الكافر بكفرك؛ فإنّك من أصحاب النار. ويا من هو قانت آناء الليل: إنك من أصحاب الجنّة[1]. وهذ قول ضعّفه أبو علي الفارسي والآلوسي[2].

وأمّا على قراءة الجمهور (أَمَّنْ) عَلَى أَنَّهُ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ (أَمْ) وَ (مَنْ) فَأُدْغِمَتْ مِيمُ (أَمْ) فِي مِيمِ (مَنْ). **وَفِي مَعْنَاهُ وَجْهَانِ:**

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (أَمْ) مُعَادِلَةً لِهَمْزَةِ اسْتِفْهَام (متصلة) مَحْذُوفَةٍ مَعَ جُمْلَتِهَا دَلَّتْ عَلَيْهَا (أَمْ)؛ لِاقْتِضَائِهَا مُعَادِلًا. وَدَلَّ عَلَيْهَا تَعْقِيبُهُ بِـ(هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)؛ لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَالتَّقْدِيرُ: أَهَذَا الْجَاعِلُ لِلَّهِ أَنْدَادًا الْكَافِرُ خَيْرٌ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ، وَالِاسْتِفْهَامُ حَقِيقِيٌّ، وَالْمَقْصُودُ لَازِمُهُ، وَهُوَ التَّنْبِيهُ عَلَى الْخَطَأِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ (أَمْ) مُنْقَطِعَةً لِمُجَرَّدِ الْإِضْرَابِ الِانْتِقَالِيِّ. و(أَمْ) تَقْتَضِي اسْتِفْهَامًا مُقَدَّرًا بَعْدَهَا. وَمَعْنَى الْكَلَامِ: دَعْ تَهْدِيدَهُمْ بِعَذَابِ النَّارِ، وَانْتَقِلْ بِهِمْ إِلَى هَذَا السُّؤَالِ: الَّذِي هُوَ قَانِتٌ، وَقَائِمٌ، وَيَحْذَرُ اللَّهَ وَيَرْجُو رَحْمَتَهُ. وَالْمَعْنَى: أَذَلِكَ الْإِنْسَانُ الَّذِي جَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا هُوَ قَانِتٌ إِلَخْ، وَالِاسْتِفْهَامُ مُسْتَعْمَلٌ فِي التَّهَكُّمِ؛ لِظُهُورِ أَنَّهُ لَا تَتَلَاقَى تِلْكَ الصِّفَاتُ الْأَرْبَعُ مَعَ صِفَةِ جَعْلِهِ لِلَّهِ أَنْدَادًا[3].

ويتبين لنا من عرض الاختلاف بين القراءتين أنّ كلتيهما تتآزران في إظهار التباين والتباعد بين صورتين متضادتين، هما: صورة الكافر الذي جعل مع الله أندادا، وصورة القانت القائم المطيع لله، فكما تباينت صورتهما في الدنيا، كذلك ستتباين صورتهما في الآخرة فلكلٍ جزاء، ولكلٍّ مصير. فكلّ قراءة اشتملت على أسلوب غير

ج٢٠، ص١٧٤–١٧٥. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج١٥، ص٢٠٩.

(١) وينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٢٠، ص١٧٤ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج١٥، ص٢٠٩.

(٢) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص٩٣، روح المعانى للآلوسي، ج١٢، ص٢٣٦، مغني اللبيب لابن هشام، ص ١٧–١٨.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٢٣، ص٣٤٥–٣٤٦ وينظر: الكشاف للزمخشري، ج٤، ص١١٨.

الذي اشتملت عليه الأخرى تحقيقاً لهذا الغرض؛ وترسيخاً لهذه الصورة. وهذا من باب التفنّنُ في الخطاب؛ القصد منه تثبيت العقيدة السليمة في النفوس، ونزع كل ما يترسب فيها من مظاهر الشرك والوثنية.

المثال الثالث عشر: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ غافر: ٢٦.

مذاهب القرّاء:

قرأ الكوفيّون[١] ويعقوب **(أَوْ أنْ يظهر)** بألف قبل الواو.وهي كذلك في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقون **(وَأَنْ يظهر)** بدون ألف وهي كذلك في مصاحفهم[٢].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: أمّا من قرأ (أوْ أنْ يظهر) بـ (أوْ) المفيدة للترديد بين الأمرين، فالمعنى على هذه القراءة: كأنّه قال: إنّي أخاف أن يفسد عليكم دينكم بدعوتكم إلى دينه. أو يفسد عليكم دنياكم بما يظهر من الفتن بسببه[٣]. ويفهم من هذا أنه لا بُدَّ من وقوع أحد الأمرين: التبديل، أو ظهور ما هو عليه، مما سمّاه فسادا[٤].

وأمّا من قرأ (وَأَنْ يظهر) بالواو التي هي للعطف والجمع بين الأمرين، فيكون المعنى: إنّي أخاف فساد دينكم ودنياكم معا[٥] فعلى هذه القراءة يبدي فرعونُ خوفه من تبديل الدين وظهور الفساد معاً.

صوّر اختلاف القراءتين حرص فرعون وخوفه المزعومين على قومه مما جاء به موسى من الحق، فقال لهم: إنّي أخاف عليكم من موسى أمرين: أن يبدّل دينَكم، وأن يفسدّ دنياكم بما جاء به، وهذا ما تقضي به قراءة (وَأَنْ)، وجاءت القراءة الأخرى (أوْ

---

(١) الكوفيون هم: حمزة وعاصم والكسائي.
(٢) النشر، ج٢، ص٢٧٣، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص١٠٧.
(٣) الكشاف للزمخشري، ج٤، ص١٦٥، وانظر: الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص١٠٧.
(٤) نظم الدررللبقاعي، ج٦، ص٥٠٦، مفاتيح الغيب للرازي، ج٢٧، ص٤٨، البحر المحيط، لأبي حيان، ج٩، ص٢٥١. التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٢٤، ص١٢٦.
(٥) الكشاف للزمخشري ج٤، ص١٦٥.

أَنْ) لتؤكّد على لسان فرعون أنّ أحد هذين الشّريْن لا محالةَ واقع، فإن سلِمْتم من واحدة، فالأخرى كائنة دون ريب، وإنما قال فرعون ما قال ليجد مسوغاً لقتل موسى- عليه السلام-، وليبين أنه ما يفعل ذلك إلا لمصلحتهم الدينية والدنيوية. وليس فرعون في هذا بدعاً بين الطّغاة، فـ«الطغاة الماكرون في كل زمان ومكان: يضربون الحق بكل سلاح من أسلحتهم الباطلة، ثم يزعمون بعد ذلك أمام العامة والبسطاء والمغلوبين على أمرهم.. أنهم ما فعلوا ذلك إلا من أجل الحرص على مصالحهم الدينية والدنيوية»[1].

المثال الرابع عشر: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴿٣٤﴾﴾ المدثر: ٣٢ - ٣٤.

مذاهب القرّاء:

قرأ نافع، ويعقوب، وحمزة، وخلف، وحفص، **(إِذْ أَدْبَر)**، بإسكال الذّال من غير ألف بعدها. وقرأ الباقون: (إِذَا دَبَر) [2] بألف بعد الذّال[3].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: (إذْ) **في قوله:** (إذْ أَدْبر) ظرفٌ لما مضى من الزمان، والمعنى أنّه: أَقْسَمَ بِاللَّيْلِ فِي حَالَةِ إِدْبَارِهِ الَّتِي مَضَتْ وَهِيَ حَالَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ تَمْضِي وَتَحْضُرُ وَتُسْتَقْبَلُ، فَأَيُّ زَمَنٍ اعْتُبِرَ مَعَهَا فَهِيَ حَقِيقَةٌ بِأَنْ يُقْسِمَ بِكَوْنِهَا فِيهِ، وَلِذَلِكَ أَقْسَمَ بِالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ مَعَ اسْمِ الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ[4].

ومن قرأ (إِذَا دَبَر): جعل (إذا) ظرفاً لما يستقبل من الزمان، فَيَكُونُ الْقَسَمُ بِالْحَالَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ مِنْ إِدْبَارِ اللَّيْلِ بَعْدَ نُزُولِ الْآيَةِ، عَلَى وِزَانِ إِذا أَسْفَرَ فِي قِرَاءَةِ الْجَمِيعِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَقِيمٌ، فَقَدْ حَصَلَ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَمُوَافِقِيهِ تَفَنُّنٌ فِي الْقَسَمِ[5].

---

(١) التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي، ج١٢، ص٢٨٠.

(٢) أمّا خلاف القرّاء في (أدبر)، و(دبر) فجمهور المفسرين واللغويين جعلوهما من باب التعدد اللهجي واختلاف اللغات التي هي لا يختلف المعنى فهما بمعنى واحد، وهناك من العلماء من ذهب إلى التفريق بينهما. ينظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ص٢٠٤، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٢٣، ص٤٤٢-٤٤٣ ومفاتيح الغيب للرازي، ج٣٠، ص١٨٤. الجامع لأحكام القرآن القرطبي، ج١٩، ص٧٦.

(٣) النشر، ج٢، ص٢٩٤، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص٣٣٨.

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٢٩، ص٣٢٢.

(٥) المرجع السابق، ج٢٩، ص٣٢٢-٣٢٣.

وبمجموع القراءتين يتحصّل أنّ القَسَمَ وقع بالليل في كلّ أحواله، وفي كلّ أزمنته؛ فقد أقسم بمُضِيِّه وانقضائه على قراءة (إذ أدبر)، وأقسم بما سيكون من الليل من الإدبار والانقضاء في المستقبل على قراءة (إذا دبر). فبذا يكون القسم واقعاً بالليل في كلّ أحواله لفتاً إلى ما أودعه الله فيه من المظاهر الدّالة على قدرة الله وبديع صنعه الجديرة بالتأمّل والتفكّر.

المثال الخامس عشر: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ القيامة: ١ – ٢.

مذاهب القرّاء:

قرأ ابن كثير بِخُلْفٍ عن البزّي (لَأُقْسِمُ) وقرأ الباقون: (لا أُقْسِمُ)[١].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: أمّا من قرأ (لا أُقْسِمُ)، فقد اختلفوا في تفسير (لا) على أقوال:

١ – أن (لا) صلة، أي: زائدة، والتقدير: أقسم[٢]. وضعّفَه العلماء[٣].

٢ – أنّ (لا) ردٌّ لكلام مضى؛ تكذيبا للمنكرين. ورجّحه الطبري؛ لجريه على أساليب العرب في كلامها؛ ولإجماع الحجة من العلماء على أنّ معنى(لا أقسم): أقسم. والمعنى على هذا الرأي: لا، ما الأمر كما تقولون أيها الناس، من أنّ الله لا يبعث عباده بعد مماتهم أحياء، أقسم بيوم القيامة.[٤]

٣ – أنّها لتوكيد القسم، ودخولها على القسم في كلام العرب مستفيض[٥]، وسرّ التوكيد بـ(لا): «إن الإثبات من طريق النفي آكد، كأنه رد على المنكر أولاً ثم أثبت

---

(١) النشر، ج٢، ص٢١٢، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص٣٤٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء، ج٣، ص٢٠٧، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٢٣، ص٤٦٥. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١٩، ص٨٣.

(٣) ينظر: الكشاف للزمخشري، ج٤، ص ٦٥٩، مفاتيح الغيب للرازي، ج٣٠، ص١٨٩–١٩٠. إذ ردّ هذا القولَ ردّا قويّا.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ج٢٣، ص٤٦٦. الكشاف للزمخشري، ج٤، ص ٦٦٠.

(٥) ينظر، الكشاف للزمخشري، ج٤، ص ٦٥٩، نظم الدررللبقاعي، ج٨، ص٢٤٢.

القسم ثانياً، فإن الجمع بين النفي والإثبات دليل الحصر»[1].

٤ – أنها للنفي، أي: لنفي القسم، والمعنى: «أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، يدلك عليه قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾الواقعة: ٧٥–٧٦ فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعنى أنه يستأهل فوق ذلك»[2]. ويكون الغرض من هذا الكلام تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه. ويمكن القول: كأنه تعالى يقول: لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإن إثباته أظهر وأجلى وأقوى وأحرى، من أن يحاول إثباته بمثل هذا القسم[3].

٥ – أنّ (لا) أصلها لام الابتداء أشبعت فتحتها، ويشهد لهذا القول القراءة المتواترة الأخرى (لأُقْسِمُ) [4]، وكلام العرب. واختار هذا القول الشيخ الشنقيطي[5]، والدكتور فضل حسن عباس[6].

وأمّا من قرأ (لَأُقْسِمُ): فله في هذه اللام وجهان:

١ – أنها اللام الواقعة في جواب القسم: والتقدير على رأي الكوفيين: والله لأقسمُ، ولمّا كان الفعل للحال لم تأت نون التوكيد معه. وأما التقدير على رأي البصريين: والله لأنا أقسمُ؛ وذلك لأنهم لا يجيزون أن يقع فعل الحال جوابا للقسم، فإن جاء ما ظاهره كذلك جعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف[7].

٢ – أنها لام الابتداء، و(أقسم) خبر مبتدأ محذوف تقديره: لأنا أقسم[8]، وفائدتها

---

(١) نظم الدرر للبقاعي، ج٨، ص٢٤٢.
(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري، ج٤، ص٦٦٠، مفاتيح الغيب للرازي، ج٣٠، ص١٩٠، نظم الدرر للبقاعي، ج٨، ص٢٤٢.
(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي، ج٣٠، ص١٩٠. نظم الدرر للبقاعي، ج٨، ص٢٤٢.
(٤) تقدّم تخريجها في الصفحة السابقة.
(٥) ينظر، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، الشنقيطي، ص٢٨٣.
(٦) ينظر: لطائف المنان وروائع البيان في نفي الزيادة والحذف في القرآن، فضل حسن عباس، ص٢١٩.
(٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ج١٩، ص٥٤٤.
(٨) ينظر: الكشاف للزمخشري، ج٤، ص٦٦٠، اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ج١٩، ص٥٤٤.

التوكيد.

ويتبين مما سبق: أن القراءتين – على الرغم من اختلاف أقوال العلماء في معناهما– غايتهما واحدة، وهي التأكيد على وقوع البعث، تارة بالنفي بـ(لا) وتارة بلام الابتداء دفعاً لِشُبَهِ المنكرين والمكذّبين.

المثال السادس عشر: ﴿يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ الشمس: ١٥.

مذاهب القرّاء:

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر (فَلا يخاف عقباها) بالفاء، وهي مرسومة كذلك في مصاحفهم، وقرأ الباقون (ولا يخاف عقباها) بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم[١].

معنى القراءتين وثمرة الاختلاف: أمّا من قرأ (ولا يخاف): فالواو إمّا أن تكون للحال أو الاستئناف، فإذا كانت الواو للحال؛ فإنّ الضمير في قوله: (يخاف) يحتمل أن يكون عائداً على أشقاها، أي: انبعث لعقرها، وهو لا يخاف عقبى فعله لكفره وطغيانه[٢]. كما يحتمل أن يكون عائداً على (الله)، والمعنى: فعل الله بهم ذلك والحال أنه لا يخاف ربُّهم عاقبة هذه الدمدمة، ولا تبعتها في وقت من الأوقات[٣]. وإذا ما جعلنا الواو استئنافية قصداً للإخبار كان مرجع الضمير إلى (الله) هو الأظهر والأجود كما قال بعض المفسّرين[٤]. وأمّا إذا كان مرجع الضمير في (يخاف) إلى الرسول صالح –عليه السلام– فلا تحتمل الواو إلا الاستئناف على معنى: ولا يخاف الرسولُ عقبى هذه الفعلة بهم؛ إذ كان قد أنذرهم وحذّرهم[٥].

وأمّا من قرأ (فلا يخاف) فالفاء إمّا أن تكون عاطفةً قوله: (لا يخاف) على قوله: (فكذّبوه، فعقروها)، ويكون الضمير في (لا يخاف) عائداً على العاقر. على معنى:

---

(١) النشر، ج٢، ص٣٠٠، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص٤٢٠.
(٢) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ج١٠، ص٤٩٠. وينظر، الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص٤٢٠.
(٣) ينظر: نظم الدرر للبقاعي، ج٨، ص٤٤٤.
(٤) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ج١٠، ص٤٩٠، اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ج٢٠، ص٣٦٧.
(٥) ينظر: روح المعانى للألوسي، ج١٥، ص٣٦٣.

فكذبوه، فعقروها، فلا يخاف. كأنّه تَبِعَ تكذيْبَهُم وعَقْرَهُم أنْ لم يخافوا[١].

وأمّا ثمرة الاختلاف بين القراءتين: فقد ذهب الطبري[٢]. إلى أنه لا يوجد اختلاف في المعنى بينهما، وذهب الفرّاء إلى أنّ قراءة (ولا) أجودُ في التفسير من قراءة (فلا)، وقال: وكلٌّ صواب[٣].

وذهب الإمام القرطبي إلى التفريق بينهما بما مفاده: أن قراءة (فلا) أجودُ في إرجاع الضمير إلى (الله)، أي: فلا يخاف الله عاقبة إهلاكهم. وأمّا قراءة (ولا) فهي أجودُ في إرجاع الضمير إلى (العاقر الكافر)، أي: لا يخاف الكافر عاقبة ما صنع[٤].

وأقول: إنّ الاختلاف الواقع بين القراءتين، وكذا الاختلاف الواقع في مرجع الضمير في قوله: (ولا يخاف) يوحي بأنّ جميعَ من يصحُّ رجوعُ الضمير إليه في السياق قد كان منه عدمُ خوف ممّا قام به: فالله هو الملك الأعلى الذي كلّ شيء في قبضته، لا يفعل فعلاً إلا بحق، وكلّ من فعل بحق؛ فإنه لا يخاف عاقبة فعله، وإن كان من شأنه الخوف[٥]. والرسول لا يخاف عاقبة ما يحِلّ بقومه من العذاب بعد أن كان قد أنذرهم وحذّرهم. وأمّا الأشقى العاقر للنّاقة: فلا يخاف؛ وذلك «أنه أقدم على عقرها وهو كالآمن من نزول الهلاك به وبقومه؛ ففعل مع هذا الخوف الشديد فعل من لا يخاف البتة، فنسب في ذلك إلى الجهل والحمق[٦].

واحتمال السياق لكلّ هذه المعانى مظهر من مظاهر الإعجاز في كتاب الله في اتساع دلالاته وثراء معانيه.

---

(١) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي، ج٦، ص٤٢٠.
(٢) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، ج٢٤، ص٤٥٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، ج٣، ص٢٧٠.
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٢٠، ص٧٢.
(٥) ينظر: نظم الدرر للبقاعي، ج٨، ص٤٤٤، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود، ج٩، ص١٦٥.
(٦) مفاتيح الغيب للرازي، ج ٣١، ص١٧٨.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة مع الآيات الكريمات، وهذا الموضوع الماتع، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمّها:

- أنّ حقيقة الاختلاف بين القراءات القرآنية إنّما هو اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد، ويعدُّ هذا مظهراً من مظاهر الإعجاز لهذا الكتاب المبارك.
- للقراءات القرآنية أثر بالغ في تنوع المعانى التفسيرية، وتعددها وثرائها.
- لحروف المعانى دور كبير، وأثر جليّ في تنوع دلالات النص القرآني.
- يعد اختلاف القراءات القرآنية من أبرز أسباب الاختلاف بين المفسرين.
- لا يلزم من كلّ اختلاف بين القراءتين أن يكون له أثر على التفسير، كما هو الحال في اختلاف القراءات المتعلقة بالتفخيم والترقيق، والهمز، والإمالة ونحوها.
- لعلماء التفسير إسهام كبير، وجهد مبارك في الكشف عن وجوه المعانى المختلفة الناشئة من اختلاف القراءات القرآنية.
- تعدّ الدراسات التطبيقية من أهم الدراسات في إثراء الجوانب العلمية، والكشف عن الصلات بين العلوم المختلفة.
- أكدت الدراسة – من خلال تحليلها لاختلاف القراءات في إبدال حرف موضع حرف – أنّ القول بزيادة الحروف، وكذا القول بالتناوب قولٌ باطل.

المصادر والمراجع

١ – إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت(د.ت).

٢ – أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمن العكّ، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٣ – الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة، أحمد محمد الخرّاط، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

٤ – التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م.

٥ – التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.

٦ – تفسير البحر المحيط، : أبو حيان الأندلسي، تحقيق : صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ.

٧ – تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠م.

٨ – تفسير القرآن بالقرآن، تأصيل وتقويم، محسن حامد المطيري، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ٢٠١١م.

٩ – التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م، ١٩٩٨م.

١٠ – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث في دار هجر، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م.

١١ – الجامع لاحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – ١٩٨٥ م.

١٢ – حَاشِيةُ الشِّـهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي (الْمُسَمَّاة) عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى

عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين الخفاجي، دار صادر ـ بيروت.(د.ت).

١٣ – الحجة للقراء السبعة، أبوعلي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

١٤ – دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي، مطابع الرياض، ط١، ١٣٧٥هـ.

١٥ – روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٦ – شواذ القراءات، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.(د.ت).

١٧ – فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، دار الخير، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

١٨ – القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بازمول، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.

١٩ – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.(د.ت).

٢٠ – اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢١ – لطائف المنان وروائع البيان في نفي الزيادة والحذف في القرآن، فضل حسن عباس، دار النفائس، الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

٢٢ – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ

٢٣ – مختار الصحاح المؤلف : محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي تحقيق: محمود

خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥ – ١٩٩٥ .

٢٤ – معاني القرآن، : أبو زكريا يحيى الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط ١.

٢٥ – معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس بن زكرياء المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٦ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.

٢٧ – مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١ – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م

٢٨ – منجد المقرئين، ومرشد الطالبين، لابن الجزري، مراجعة: محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٩ – النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، تقديم: علي محمد الضباع، خرّج آياته: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م

٣٠ – نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين البقاعي، خرّج آياته وأحاديثه، عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.

٣١ – الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، محمد أحمد الجمل، دار الفرقان للنشر، الأردن، ط ١، ٢٠٠٩م.

الدوريات:

٣٢ – اختلاف القراءات بين الحذف والإثبات في ستة من حروف المعانى، للجيلي علي أحمد بلال، وهو بحث منشورفي مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد (٧٣) سنة٢٣، ٢٠٠٨م.